



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أسباب الهيمنة المالية - النفطية وآثارها على سعر الصرف في العراق

أحمد حامد الهذال



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أسباب الهيمنة المالية - النفطية وآثارها على سعر الصرف في العراق

أحمد حامد الهذال*

تمهيد:

يعدّ تخفيض قيمة العملة الوطنية إجراءً يلجأ إليه البنك المركزي لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، وفي مقدمتها تحسين الميزان التجاري، ودعم نمو القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تعاني من منافسة المنتج الأجنبي؛ بسبب سياسات الإغراق السلعي التي تتبعها البلدان المصدرة، وحسب قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) والذي تنص فيه المادة (4-أ) صياغة السياسة النقدية بما فيها سياسة الصرف الأجنبي، وهذا يعني حسب القانون المذكور أن لا صلاحية لجهة أخرى تغيير سعر الصرف؛ لذلك سيتم تناول الأسباب التي تجعل الجهات الحكومية تتدخل في عملية تحديد سعر الصرف، وكذلك الأسباب التي دعت الحكومة لتبني هذا السعر، فضلاً عن بعض الآثار الناجمة عن هذا السعر في قطاع المالية العامة، والقطاع النقدي، فضلاً عن القطاع الحقيقي، ومنخفضي الدخل.

أولاً: الهيمنة المالية - النفطية:

يعدّ مفهوم الهيمنة المالية - النفطية مفهوماً مغايراً لمفهوم استقلالية البنوك المركزية في البلدان النفطية، لما فيه تداخل عمل السياسة المالية في إطار العمليات النقدية، وفي حالة الاقتصاد العراقي الربيعي تبرز الهيمنة المالية في تكوين احتياطات البنك المركزي والتي تشكل الأساس النقدي، فعندما تكون صادرات الاقتصاد (99%) نفطية؛ فهذا يعني أن الإيرادات العامة تشكل أيضاً نسبة كبيرة من مورد النفط، إذ تشكل الإيرادات النفطية في أغلب سنوات موازنة العراق أكثر من (90%) من الإجمالي، فيما بلغت هذه النسبة في موازنة (2021) نحو (80%) بعد تعديل اللجنة المالية على الموازنة التي صوت عليها مجلس النواب في 31 آذار 2021، ويعزى هذا الانخفاض إلى احتساب سعر النفط التحوطي والذي بلغ (\$45) بعد أن كان (\$42) في الموازنة المرسله من قبل مجلس الوزراء؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية إلى ما يقارب (\$65) ويمول بقية الفائض النفطي عجز الموازنة البالغ (28) ترليون دينار، وفي حال لم تردم الفجوة فسيتم اللجوء إلى الدين

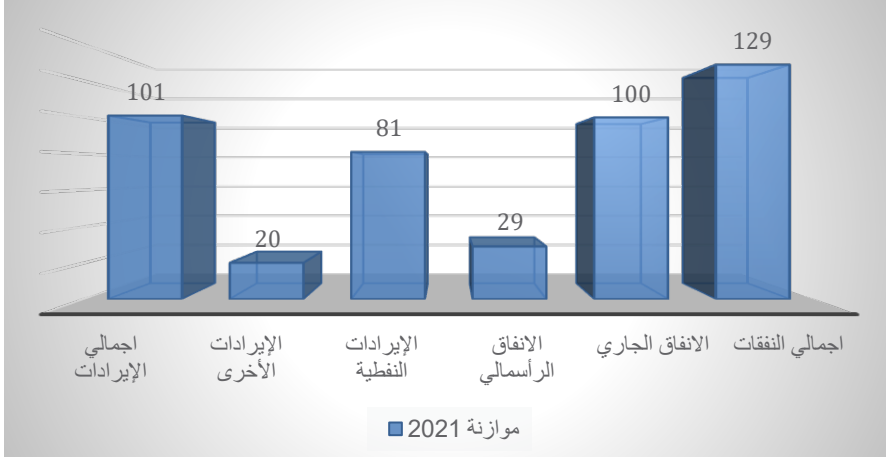
* باحث اقتصادي.

العام، فضلاً عن إجراء تعديلات لم تسبق وإن إجريت على الموازنة سابقاً من قبل اللجنة المالية في مجلس النواب.

وبلغت الإيرادات النفطية في الموازنة المخططة قبل التعديلات نحو (73) ترليون دينار، وبعد تعديلات اللجنة المالية وارتفاع سعر النفط بلغت الإيرادات النفطية المخططة نحو (81) ترليوناً، وإن هذا يعني أن فائض الموازنة العامة بسبب سياسة التخفيض بلغ نحو (13) ترليون دينار وإن نسبة العجز/GDP انخفضت تقريباً من (30%) إلى (14%)، وعلى الرغم من انخفاض النسبة بيد أنها مخالفة قانونية كما في المادة (6 - رابعاً) من قانون الإدارة المالية لسنة 2019، ونصت على أن لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة التخطيطية على (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعدّ نسبة تضمن تحقيق الاستدامة المالية تطبيقاً لقواعد السياسة المالية في الموازنة العامة.

وبالتالي فإن الحكومة حينما تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام فإن ذلك يعني أن تبادل العملة الأجنبية مع البنك المركزي؛ من أجل تنقيده بالعملة المحلية؛ وعليه ستزداد حجم السيولة المحلية تبعاً لارتفاع الكميات المصدرة من جهة، وأسعار النفط العالمية من جهة أخرى، وهذه الحالة تسمى الهيمنة المالية - النفطية، والتي لا علاقة لها بالقوانين الحاكمة لعمل وزارة المالية أو البنك المركزي، أي لا يمكن التأثير عليها بتشريعات، بل فقط من خلال التغيير الجذري لبنية الاقتصاد الكلي؛ لكي يتم تدفق موارد النقد الأجنبي من مصادر عديدة تمكن السلطة النقدية من إدارة سياسة سعر الصرف، فالعملة المصدرة من قبل البنك المركزي العراقي هي نتيجة عاملين يرسخان الهيمنة المالية-النفطية: الأول: الإنفاق الحكومي المعزز من قبل الحكومة من حسابها الجاري، وبلغ في موازنة (2021) نحو (129) ترليون دينار، بلغت منه النفقات الجارية نحو (100) ترليون بضمنها التشغيلية والبرامج الخاصة واستحقاقات الدين العام، والعامل الآخر: هو مبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص واستحود على مجمل مبيعات البنك المركزي (بعد تغير سعر الصرف إلى 1450) من خلال الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية بكميات بلغت أقل قيمة لها نحو (3) ملايين دولار بسعر (1460).

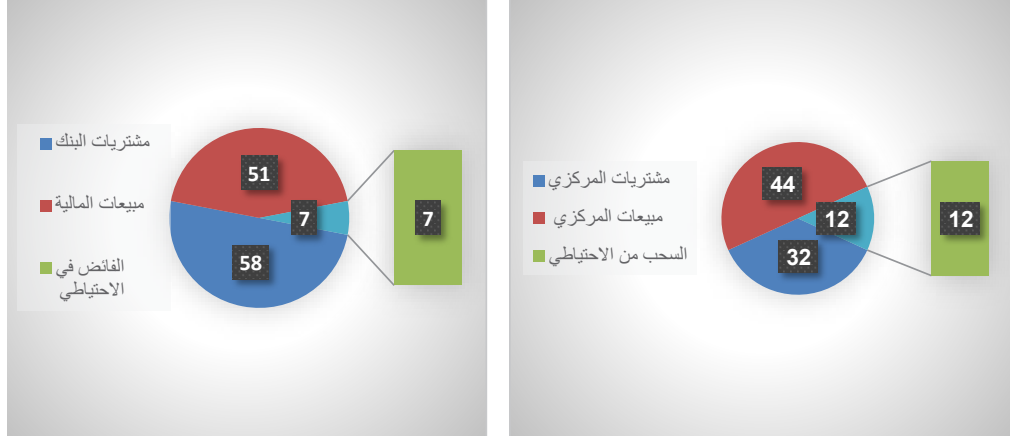
الشكل (1): الموازنة العامة 2021 بعد تصويت مجلس النواب العراقي (ترليون دينار)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على قانون الموازنة المصوت عليها في 31 / اذار / 2021

إن قيد المورد النفطي قيد البنك المركزي في الأساس النقدي الذي هو العملة المصدرة واحتياطيات المصارف؛ وبالتالي لا يستطيع تفادي تراكم موجوداته الأجنبية بسبب هذا القيد، إلا عن طريق امتصاص السيولة من خلال طرح حوالات بسعر فائدة مرتفع، فإذا امتنعت المصارف من قبول هذه السندات فستكون هناك موجات تضخمية في المستقبل؛ لذلك أن قيام البنك المركزي بأداة المثبت النقدي لسعر الصرف ما قبل سياسة التخفيض جاء بسبب هذه الضغوط التضخمية المذكورة وللمحافظة على استقرار الأسعار، وبالمقابل كانت هناك مشكلة بعدم دقة نافذة العملة في عملية بيع العملة الأجنبية للقطاع المصرفي وقطاع الاستيراد؛ مما أدى إلى دفاع الاحتياطي النقدي عن قيمة العملة والذي انخفض من (70) مليار دولار عام (2019) إلى ما دون (53) مليار دولار عام (2021)، ففي العام 2015 أدى الضغط على الاحتياطي بمقدار يقارب (12) مليار دولار؛ بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي مبيعات المالية الى المركزي، إذ بلغت مشتريات الأخير نحو (32) مليار دولار، في حين أن مبيعات المركزي للعام نفسه بلغت نحو (44) مليار دولار.

الشكل (2): مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي (2015) (2019) (مليار دولار)



المصدر: الأشكال من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير ديوان الرقابة المالية والتقارير الاقتصادية السنوي للبنك المركزي 2019.

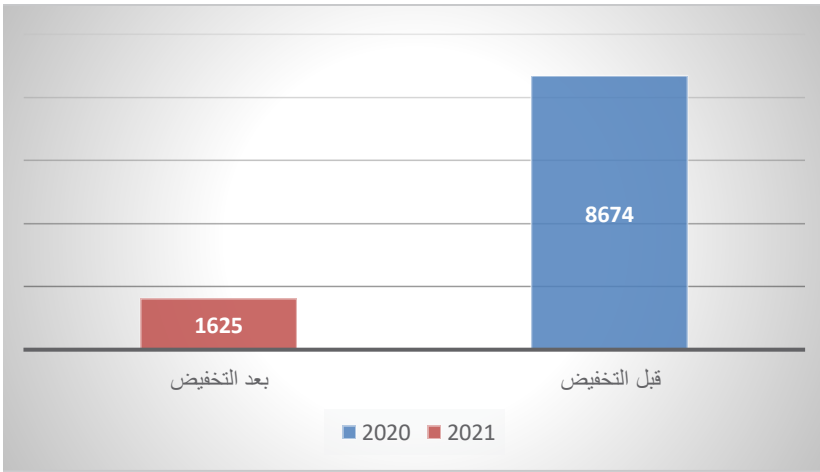
ثانياً: سياسة المعالجة بالصدمة Shock:

نتيجة الأزمات المالية والصحية انخفضت أسعار النفط بنحو حاد، وانخفضت تبعاً لذلك الإيرادات النفطية؛ بسبب التوقف الحاصل في أغلب مدن العالم؛ وهذا ما أدى إلى حصول العجز في الموازنة العامة وبلغ نحو (71) ترليون دينار قبل إجراء تعديلات على الموازنة من قبل اللجنة المالية فضلاً عن تراكم المشكلات الاقتصادية السابقة، ولجأت الحكومة إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار من قبل وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي وسمي ذلك "سياسة العلاج بأسلوب الصدمة" أي تم مفاجأة الجمهور في سعر الصرف الذي هو حصراً من صلاحية البنك المركزي كما في قانونه رقم (56) لسنة (2004) لكن بما أن الإيرادات النفطية هي تابعة لوزارة المالية، وبما أن الدولار يتم تنقيده بسياسة التعقيم من قبل البنك المركزي فهنا نحن نتكلم عن "داخلية عرض النقود"، وهذا يعني أن استقلالية البنك المركزي هنا شكلية والسبب في ذلك عدم إمكانيته في التأثير الكامل على عرض النقود أي إن الأخير هو متغير داخلي **Endogenous** تابع لتغيرات المالية العامة، فهي من تحدد كمية العملة الأجنبية اعتماداً على الإيرادات النفطية، وكذلك سعر بيع العملة الأجنبية للبنك المركزي، والأخير سيكون تابعاً بالتأكيد لهذه القرارات؛ لأنه من غير

المنطقي أن يشتري الدولار بسعر (1450) ويبيع بسعر (1190) لذلك فقد حدد البنك المركزي سعر البيع بـ (1460) وفي السوق الموازية يصل إلى (1470) لكل دولار.

وقد بلغت مبيعات البنك المركزي من نافذة العملة بالنسبة للشهر الأول والثاني من عام (2020) (8,674) مليار دولار بسعر (1190) فيما بلغت في الشهر الأول والثاني لعام (2021) (1,625) مليار دولار بسعر (1460)؛ وهذا يعني أن نسبة الانخفاض بلغت (81%) بين الفترتين المذكورتين، وبعد إقرار الموازنة سترتفع مبيعات البنك المركزي من العملة، لكن ليس بالمستوى السابق؛ بسبب انخفاض عجز الميزان التجاري بالنظر لانخفاض حجم الاستيرادات الاستهلاكية، فضلاً عن عوامل أخرى.

الشكل (3): مقارنة مبيعات البنك المركزي للشهر الأول والثاني للعامين 2020-1202 (مليار دولار)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الشهرية 2020-2021

إن سياسة الصدمة هذه باغتت الجمهور وصدمة فضلاً عن أنها ستكون ضعيفة الفعالية؛ لأن الجمهور والقطاع الخاص لا يستجيبون لسياسات تتم عن عدم مصداقية الحكومة في ظل

عدم دعمه بقرارات مؤسسية وضبط للمنافذ وعدم توافر مناخ اقتصادي ملائم.

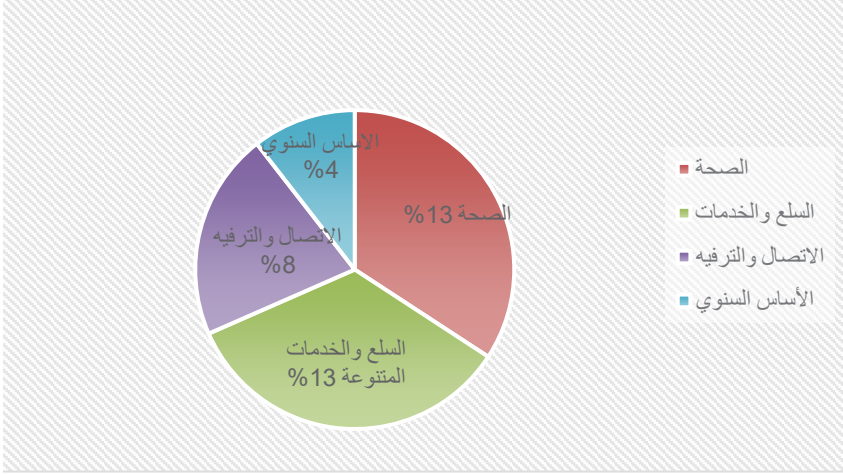
ثالثاً: انفصام القطاع النقدي عن الحقيقي

ينبغي قبل إجراء أي سياسة مالية أو نقدية احتساب آثارها وهذا ما يبرر وضع شروط وإجراءات تسبق عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية تحمي منخفضي الدخل وتوفر المساحة الكاملة لأنشطة القطاع الخاص الصناعي وليس "الطفيلي" الذي يستغل الدولار الرخيص والدعم المقدم من قبل الحكومة في تحقيق الأرباح وتراكم رؤوس الأموال، ومنها يمكن ان يحدث ترابط اقتصادي بين القطاعين النقدي والحقيقي، فالاقتصاد العراقي يعاني من انفصام هذين القطاعين، بمعنى أن إجراءات السياسة في تحقيق الأهداف ستكون معدومة أو ضعيفة التأثير، فتخفيض قيمة العملة كان هدفه في الورقة البيضاء دعم المنتج المحلي والمحافظة على الاحتياطيات إلا أن هذه السياسة غير فعالة؛ بسبب عدم وجود ترابط بين القطاعين النقدي والحقيقي كما هو الحال بالنسبة لبعض أدوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة.

رابعاً: أثر التخفيض على مستويات التضخم:

من خلال النظر إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس معدل التغير لأسعار المستهلك الضرورية ويحتسب التضخم على وفق هذا المفهوم في سنة الهدف أو المقارنة/ سنة الأساس، والذي بلغ معدله السنوي للعامين (2020-2021) نحو (3.3%) ومعدل التغير الشهري (0.9%)، فقد سجل قسم الصحة العامة ارتفاعاً بمقدار (13%) وسجل قسم النقل ارتفاعاً بمقدار (9%) فيما سجل قسم الاتصال والترفيه ارتفاعاً (6%-11%) على التوالي، فيما سجل قسم السلع والخدمات ارتفاعاً بمقدار (13%)، وارتفع معدل التضخم الأساس السنوي لشهر كانون الثاني للعام 2021 (4.4%) مقارنة مع شهر كانون الثاني لعام 2020.

الشكل (4): مستويات التضخم بعد سياسة التخفيض



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لشهر كانون الثاني 2021

خامسا: اثر التخفيض على الدين العام

الدين العام هو مجموع المبالغ المقرضة من قبل الحكومة التي تراكمت لأسباب عديدة اهمها عجز الموازنة والاعتماد على الموارد الربعية بنسبة تصل إلى (90%) والاختلال الحاصل في القطاعات الاقتصادية والحساب الجاري، فالاقتصاد العراقي يعاني من تراكم ثلاث فجوات تتمثل الأولى: فجوة الموازنة العامة، وفجوة الادخار-الاستثمار، والأخيرة فجوة الحساب الجاري، فعندما يعاني الاقتصاد من فجوة خارجية ستعكس بالتأكيد على الفجوة الداخلية في الموازنة العامة والمتمثلة بمقدار الفرق بين الإيرادات والنفقات؛ وبالتالي سيظهر حجم الاقتراض العام والذي يمثل في مجموعه لفترات زمنية مستقبلية حجم الدين العام المستحق على الحكومة، وبعد الصدمة المزروجة (المالية-العسكرية) عام 2014 التي تسببت في زيادة الاقتراض الداخلي، وبلغت نسبة نموه عام 2015 نحو أكثر من (250%) لسد فجوة التمويل في الموازنة العامة، واستمر الدين الداخلي بالارتفاع إلى مستويات كبيرة حتى الآن؛ مما قد يؤدي بآثار تمثل إزاحة القطاع الخاص، فضلاً عن انخفاض استدامة الدين الداخلي، فالعجز في الموازنة - كما هو في موازنة 2020-2021 - قد

أدى إلى زيادة الدين العام؛ مما قد يزيح عمل القطاع الخاص بنفس حجم الأموال المقترضة، التي من الممكن أن يقوم بها نيابة عن الحكومة ويحقق نتائج أفضل من القطاع العام، ويمكن بيان أثر سياسة التخفيض فيما إذا كان الدين داخلياً أو خارجياً:

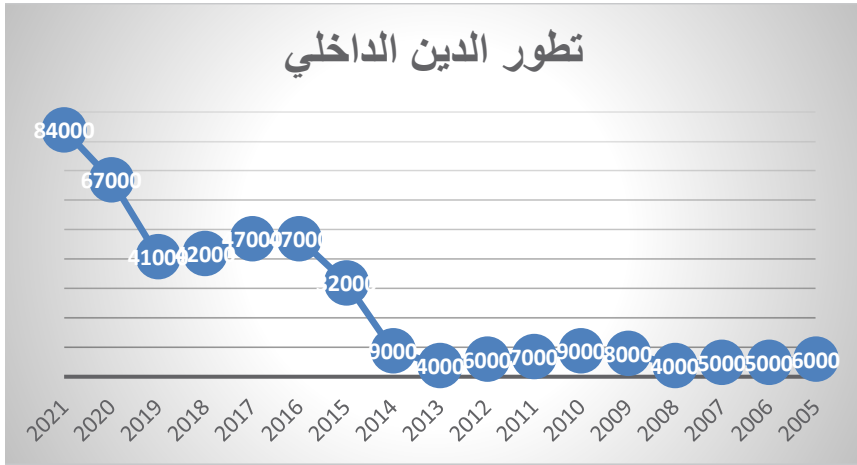
1. الدين العام الداخلي: عندما يكون البلد مديناً وديونه بالعملة المحلية فإنه سيستفيد من التخفيض من خلال تسديد ديونه بالنظر لانخفاض عجز الموازنة بنفس المقدار، فمستحقات الدين تسجل ضمن النفقات الدورية في جانب الانفاق الجاري وتبلغ نحو (7,880) مليار دينار في موازنة 2021، وتشكل نسبة تقارب (50%) من إجمالي مدفوعات الدين العام؛ وبالتالي فلو بقي سعر الصرف على حاله فإن مدفوعات الدين ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وستلجأ الحكومة إلى زيادة الاقتراض مرة أخرى؛ وهذا ما يؤدي إلى زيادة نسبة الدين عن نسبة النمو الاقتصادي في أوقات الصدمات وهذا ما يقرب الاقتصاد من خطر المديونية وعدم استدامته، لذلك بعد سياسة التخفيض تم إضافة الفرق الحاصل لسد جزء من عجز الموازنة وبالتالي فإن سياسة التخفيض قد أدت إلى تخفيض حجم الدين الداخلي، وبالمقابل نجد أن المستثمرين سواء المصارف أو غيرهم سيلحقهم الضرر بمقدار قيمة التضخم نتيجة انخفاض قيمة العملة فيما لو استثمرت هذه الأموال خارج السوق الثانوي مقارنة بعائد الاستثمار الذي سيكون مربحاً أو أعلى فائدة، فلو كانت الفائدة المثبتة على قيمة السند الحكومي تبلغ (5%) سنوياً، وارتفع التضخم بنسبة (6%) سنوياً بسبب تخفيض قيمة العملة المحلية، وكان عائد الاستثمار نحو (7%) فإن ذلك اعتماداً على تحليلات القيمة الحالية تعني انخفاض معدلات العائد على السندات الحكومية من جهة، وارتفاع عائد الاستثمار في غير السندات من جهة أخرى؛ وبالتالي فإن المستثمر بالسندات الحكومية سيخسر بالنظر إلى انخفاض قيمة موجوداته ومن المربح أن لا يستثمر القطاع الخاص في هذه السندات وأن يتم الاستثمار في أصول أخرى.

ولخطورة الدين الداخلي وآثاره المستقبلية نجد أنه واصل بالارتفاع المستمر منذ العام 2015 وحتى العام 2020، وبلغ نحو (67) ترليون دينار، وعند إضافة مبالغ الدين الداخلي في موازنة 2021 وعلى افتراض بقاء أسعار النفط على حالها فإن الدين الداخلي سيبلغ تقريباً (84) ترليوناً بعد إضافة ما يقارب (17) ترليون دينار إذ منح مجلس النواب وزير المالية الاقتراض من مختلف

الجهات بما فيها خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي وتبلغ أكثر من (5) ترليون دينار وهذه مخالفة لقانون البنك المركزي في حضر الاقتراض الحكومي من البنك المركزي، وعلى الرغم من أنها وسيلة حكومية غير مباشرة لكن حتى وأن كانت عن طريق المصارف في السوق الثانوي ستؤدي إلى ستراكم موجودات المالية لدى البنك المركزي دون إجراء تسديد لمستحقته من قبل وزارة المالية.

هذا الارتفاع بحجم الدين الداخلي له العديد من الآثار منها إعاقه القطاع الخاص من جهة، وارتفاع مستويات التضخم من جهة أخرى فضلاً عن آثار سياسة التخفيض والإصدار النقدي الجديد؛ بسبب استمرار خصم حوالات الخزينة.

الشكل (5): تطور الدين الداخلي للمدة (2005-2021) مليار دينار



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين الموازنة والتقارير الاقتصادية للبنك المركزي

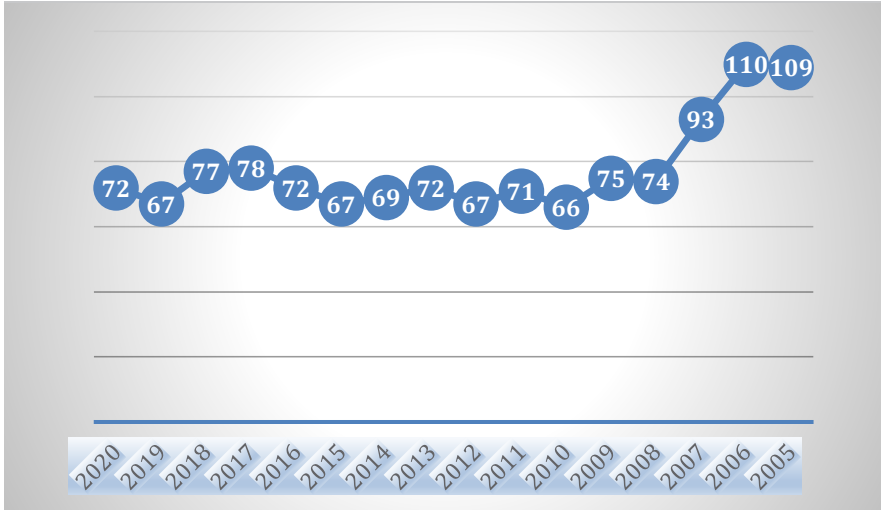
2. إثر سياسة التخفيض على الدين الخارجي:

يبلغ الدين العام الخارجي ما يقارب (63) مليار دولار، وتبلغ منه الديون المعلقة نحو (40) مليار دولار، وفي حالة الدين الخارجي، فهناك افتراضين لأثر سياسة التخفيض الافتراض الأول: في حالة الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية ويتطلب من وزارة المالية تسديد قيمته بالعملة الأجنبية،

وفي الموازنة العامة نجد أن مستحقات الدين العام بضمنه الدين الخارجي مقوم بالعملة المحلية وهذا يعني ان تقوم وزارة المالية بمبادلة المبالغ المستحقة للدين الخارجي بالعملة الاجنبية من البنك المركزي بسعر (1460) لكل دولار؛ وهذا يعني تخصيص مبالغ أعلى من المبالغ التي خصصت قبل تخفيض سعر صرف الدينار؛ وبالتالي فإن المبلغ المستحق لتسديد الدين الخارجي سيرتفع. فلو افترضنا أن وزارة المالية تدفع سنوياً (6) ترليون كمستحقات للدين الخارجي ولنفترض أن سعر الصرف يبلغ (1200) فهذا يعني ان وزارة المالية تحتاج إلى (7,2) ترليون في الموازنة العامة لتسديد التزاماتها الخارجية، وهذه الالتزامات ستزداد في حالة تخفيض سعر صرف الدينار إلى (1460) فالمالية في هذه الحالة ستحتاج ما يقارب (8,7) ترليون دينار، أي أن سياسة التخفيض قد أدت إلى ارتفاع عجز الموازنة في الافتراض الأول إلى (1,5) ترليون دينار.

أما الافتراض الثاني: هو أن وزارة المالية تسدد الالتزامات بالعملة الأجنبية وتخصم بالدولار من حساب وزارة المالية في الخارج بصورة مباشرة من الإيرادات النفطية؛ وهذا يعني أن سياسة التخفيض لا تؤثر على مستحقات الدين الخارجي والالتزامات الخارجية للحكومة سلباً أو إيجاباً.

الشكل (6): حجم الدين الخارجي بالدينار على أساس سعر الصرف 1200 (ترليون دينار)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية للبنك المركزي فضلاً عن أعداد غير منشورة.

الخاتمة

تؤكد مدرسة التوقعات العقلانية على فاعلية السياسات الاقتصادية فيما إذا كانت السياسة متوقعة من قبل الجمهور أو لا، وتبين أن السياسة الحكومية المباشرة للجمهور تفقد فاعليتها في التأثير وتحقيق الأهداف؛ لأنهم يؤكدون على مصداقية السياسة النقدية والمالية في التعامل مع المشكلات الاقتصادية، ويمكن أن تنطبق جزئياً على حالة الاقتصاد العراقي والسياسة المفاجئة التي انتهجها البنك المركزي و/أو وزارة المالية في تخفيض سعر صرف الدينار الحلي، فتأثير هذه السياسة سيكون ضعيف ما لم يجد له مقومات في الاقتصاد الكلي والقاعدة الإنتاجية التي توفر للمستهلك المنتج المحلي مقارنة بالأجنبي، فضلاً عن عدم وجود جدية في معالجة الحكومة الفئات الاجتماعية لمنخفضي الدخل وهم غالبية السكان، وكذا الفئات الفقيرة والتي اشارت اليها التقارير تصل نسبتهم الى (30%) من اجمالي السكان، وفي هذه الحالة فإن سياسة التخفيض قد أدت إلى ارتفاع الأسعار، وتضرر فئات واسعة من منخفضي الدخل من جهة، وقللت الثقة بالحكومة من جهة أخرى، ويشير أحد المصادر الخاصة في اجتماع الجهات التنفيذية مع الكتل السياسية بشأن تخفيض سعر الصرف والذي كان في بداية الاجتماع نحو (1600) بدلاً من (1450) وقد طرحت إحدى الكتل السياسة التخفيض التدريجي الذي يبدأ من (1300) لكل دولار مقابل سياسيات تخفف الأثر الاجتماعي لمنخفضي الدخل، لكن يبدو أن رأي صندوق النقد الدولي في تخفيض سعر الصرف هو الأقوى وفي الورقة البيضاء كان التركيز أكثر وضوحاً في هذا المجال، ففي كل معالجة لقطاع اقتصادي يتم طرح مسألة سعر الصرف. عموماً ومع ذكر بعض الأسباب والآثار آنفاً فإن الرجوع للسعر السابق سيخلف آثاراً ربما ليس باستطاعة الحكومة السيطرة عليها، ولا سيما فيما يتعلق بهروب رأس المال الى الخارج وفقدان مصداقية المؤسسات المالية الدولية بالحكومة؛ لأن سياسة التخفيض في فترات زمنية متقاربة ستكون حساسة على قيمة العملية الوطنية وفقدان ثقة الافراد بها، ولربما سيتجه الاقتصاد بنسبة كبيرة جداً نحو الدولار الكاملة بعد أن يعود إلى السعر القديم؛ لذلك ينبغي أن تكون هناك معالجة سريعة لفئة منخفضي الدخل، ودعم القطاع الخاص بشكل مباشر لكي يدعم عملية النمو الصناعي والزراعي في الاقتصاد، ومن ثم يتم تقرير مسألة التغيير التدريجي بناءً على رؤية البنك المركزي حصراً.

المصادر:

1. أحمد ابريهي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مراجعات وأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2011، ص7.
2. التقارير الاقتصادية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي للمدة (2005-2019).
3. الموازنة العامة المصادق عليها من قبل مجلس النواب العراقي 2021.
4. وزارة التخطيط، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك CPI لشهر كانون الثاني سنة 2021.